ـ(206)ـ الإسرائيليات في أشهر كتب التفسير بالمأثور. والحق ان هذه الروايات الإسرائيلية في التفسير بالمأثور قد شوّهت بعض معالمه ولا يتحمل مسؤوليتها أهل الكتاب وحدهم ككعب الأحبار ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام وغيرهم، بل يشاركهم في هذه المسؤولية المدونون لها من المفسّرين وان خرجوا عن عهدتها بذكر سندها، لأنه يفترض فيهم تمييز الصحيح من المكذوب من تلك الروايات الإسرائيلية، التي أوجد أبو زهو بعضها تسويغاً، فقال: "وليس كلّ ما ينسب إلى كعب ووهب وأضرابهما صحيحاً، فقد اختلق عليهم الوضاعون كثيراً ليروّجوا باطلهم بنسبته إليهم"، وهذا قد يجانب الصواب، لأنّ الواضع بداهة لا يختار لنفاقه إلاّ الشخصيات الرفيعة من ذوي الشهرة الواسعة لكي تلقى أكذوبته صداها في نفوس الناس بنسبتها إليهم. أما اختيار الواضع لشخصيات مثل كعب ووهب وأضرابهما كي يروّج باطلة بنسبته إليهم- كما يزعم الأُستاذ أبو زهو- فهو ليس له صدى في النفوس، ولو كان صحيحاً لهان الخطب، ووفر الكثير من عناء البحث والتنقيب في أسانيد المرويات، ولأزاح عن كاهل العلماء هذا العناء ولاسيما الذين يرون منهم- لو كان أمر الوضع محصوراً بهؤلاء- أن الواضع والموضوع عليه سواء بسواء. وكان من حقّ العلم على الأستاذين أبي زهو والذهبي- كما سبق عنه توثيقهم- أن يصدعا بالحق ولا يلتفتا إلى توثيق مثل هؤلاء والدفاع عنهم من زاوية ورود مروياتهم في أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى عندهما. وعلى أية حال فإن حيطة المفسّر بالأثر من الروايات الإسرائيلية وحذره منها ضرورة كبيرة تقتضيها سلامة المنهج الأثري في تفسير القرآن العزيز بغض النظر عن تقسيمها الثلاثي المذكور لاختلاط الحابل بالنابل والسقيم بالصحيح، وهي فوق هذا